لاحتياجه الى العلة المؤثرة في وجوده كما مر وكون الاولوية الناشية عن تلك العلة اذا لم تصل الى حد الوجوب غير كافية في
وقوعه لانه اذا صار الوجود بسبب تلك العلة اولى بلا وجوب وكان ذلك كافيا في وقوعه فلنفرض مع تلك الاولوية
الوجود في وقت والعدم في وقت اخر فان لم يكن اختصاص احد الوقتين بالوجود لمرجح لم يوجد في الآخر لزم ترجح احد
المتساويين بلا سبب واذا كان لمرجح لم تكن تلك الاولوية الشاملة للوقتين كافية للوقوع والمفروض خلافه وايضا
الاولوية لا تنشا الا من العلة التامة لانه متى فقد جزء من اجزائها كان العدم اولى فاذا فرض ان اختصاص احد
الوقتين لمرجح لم يوجد في الاخر لم تكن العلة التامة علة تامة فقد ثبت ان الاولوية وحدها غير كافية فلا بد من وجوب وجود
الممكن عن علته بحيث يستحيل تخلفه عنها ما لم يوجد وهو وجوبه السابق على وجوده لانه وجب اولا وجوده من علته
فوجد ثم انه اذا وجد فبشرط الوجود واخذه معه يمتنع عدمه والا جاز اجتماع عدمه مع وجوده وانه وجوبه اللاحق بوجوده
فانه وجد اولا فامتنع عدمه ووجب وجوده فله اي فللممكن الموجود وجوبان يحيطان بوجوده ومعا بالغير لان الاول
بالنظر الى وجود العلة والثاني بالنظر الى وجود الممكن واخذه معه فلا ينافيان الامكان الذاتي لانه بالنظر الى ذات الممكن مع
قطع النظر عن كون علته موجودة وكذا عن كونه موجودا وقس على ذلك حال الممكن المعدوم فانه محفوف بامتناعين
احدهما من عدم علة وجوده والثاني من عدمه ورابعها ان الامكان لازم للماهية الممكنة لا يجوز انفكاكها عنه اصلا والا جاز
خلو الماهية عنه فينقلب الممكن ممتنعا او واجبا ان كان خلوها عنه بزواله عنها او بالعكس اي ينقلب الممتنع او الواجب
ممكنا ان كان خلوها عنه بحدوثه لها بعد ما لم يكن وانه اي جواز خلوها عنه على احد الوجهين ينفي الامان عن العقل وثبات
فيرتفع الوثوق عن حكم العقل بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجايزات لجواز انقلاب بعضها
الى بعض ح وذلك سفسطة ظاهرة البطلان لان الوجوب والامتناع والامكان المستندة الى ذوات الاشياء في انفسها
لا يتصور انفكاكها عنها والا لم تكن تلك الذوات تلك الذوات لانتفاء مقتضياتها من حيث هي هي وربما يحتج عليه اي
على لزوم الامكان لماهية الممكن بان الامكان ان لم يكن لازما لها بل حادثا فنقول ان حدوث الامكان لها واتصافها به اما
ان يكون لامر يقتضي ذلك الاتصاف وهو اي الامكان باعتبار وقوعه صفة لها ممكن لحدوثه بهذا الاعتبار واستناده
الى الغير فيكون للامكان امكان فيتسلسل الامكانات الى غير النهاية او لا يكون حدوث الامكان لها لامر يقتضيه فيلزم
نفي الصانع اي لا يثبت وجوده لجواز حدوث الحوادث ح من غير استنادها الى شيء يقتضيها او نقول حدوثه للماهية ان
توقف على حادث آخر تسلسل بان يكون كل حادث مسبوقا بحادث آخر لا الى نهاية والا اي وان لم يتوقف حدوثه لها على
حادث آخر فاختصاصه اي اختصاص حدوث الامكان بذلك الوقت الذي حدث فيه يكون بلا مرجح هذا خلف والحق ان
الدعوى وهي ان الامكان الذي تقتضيه ذات الممكن من حيث هي هي لازم لها يستحيل انفكاكه عنها اظهر من هذين الدليلين
لانها قضية بديهية يحكم بها صريح العقل بعد تجريد طرفيها على ما ينبغي وفي الدليلين مناقشات على ما لا يخفى على ذي الفطانة
ويتعذر بصحتها لا شبهة في خفاء مقدماتهما وربما يستشكل عليه اي على لزوم الامكان للماهية بان حدوث العالم اي وجوده
غير ممكن في الازل لما ثبت من الدلالة على وجوب حدوثه بل نقول وجود الحادث مثلا في هذا الآن غير ممكن في الازل
لاستحالة ان يكون الحادث ازليا ثم يصير وجود العالم بل وجود ذلك الحادث ممكنا فيما لا يزال فقد ثبت الامكان لشيء بعد
ما لم يكن له فلا يكون لازما وكذا فاعلية الباري تع للعالم بل للحوادث اليومية غير ممكنة في الازل ثم انها تصير ممكنة فيما لا يزال

وايضا

وايضا فحدوث الممكن المقدور مع بقاء الوجود وامتناع المقدورية لان الموجود يمتنع ان يكون مقدورا لاستحالة تحصيل
الحاصل بعد امكانه اي بعد امكان مقدوريته حال حدوثه وصدوره عن القادر فقد زال امكان الشيء بعدما كان حاصلا
له فلا يكون لازما والجواب عن الاول ان ازلية الامكان ثابتة وهي غير امكان الازلية وغير مستلزمة له وذلك لانا اذا قلنا
امكانه ازلي اي ثابت ازلا كان الازل ظرفا للامكان فيلزم ان يكون ذلك الشيء متصفا بالامكان اتصافا مستمرا
غير مسبوق بعدم الاتصاف وهذا هو الذي يقتضيه لزوم الامكان لماهية الممكن وهو ثابت للعالم والحوادث
اليومية ولفاعلية الباري تع لها ايضا واذا قلنا ازليته ممكنة كان الازل ظرفا للوجود على معنى ان وجوده المستمر
الذي لا يكون مسبوقا بالعدم ممكن ومن المعلوم ان الاول لا يستلزم الثاني لجواز ان يكون وجود الشيء في الجملة
ممكنا امكانا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكنا اصلا بل ممتنعا ولا يلزم من هذا ان يكون ذلك الشيء
من قبيل الممتنعات دون الممكنات لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه هذا هو المسطور في كتب
القوم تأمل ولنا فيه بحث وهو ان امكانه اذا كان مستمرا ازلا لم يكن هو في ذاته مانعا من قبول الوجود في شيء من
اجزاء الازل فيكون عدم منعه منه امرا مستمرا في جميع تلك الاجزاء فاذا نظر الى ذاته من حيث هو لم يمنع من اتصافه بالوجود
في شيء منها بل جاز اتصافه به في كل منها لا بدلا فقط بل ومعا ايضا وجواز اتصافه به في كل منها معا هو امكان اتصافه بالوجود
المستمر في جميع اجزاء الازل بالنظر الى ذاته فازلية الامكان مستلزمة لامكان الازلية ثم ربما امتنعت الازلية بسبب الغير
وذلك لا ينافي الامكان الذاتي مثلا الحادث يمكن ازليته بالنظر الى ذاته من حيث هو ويمتنع اذا اخذ الحادث مقيدا بحدوثه
فذات الحادث من حيث هو امكانه ازلي وازليته ممكنة ايضا واذا اخذ مع قيد الحدوث لم يكن لهذا المجموع امكان وجود
اصلا لان الحدوث امر اعتباري يستحيل وجوده فالمجموع من حيث هو ممتنع لا ممكن فان قلت نحن ناخذ ذات الحادث
لا وحدها بل مع الحدوث على انه قيد لا جزء ونقول انه ممتنع في الازل وممكن فيما لا يزال قلت الامكان الذاتي يعتبر بالقياس الى ذات
الشيء من حيث هو فاذا اخذ ذات الحادث وحدها او ذات المجموع فقد عرفت حالهما وان اخذت ذات الحادث مقيدا
بقيد خارجي لم يتصور هناك امكان ذاتي اذ ليس لنا ممكن بالغير على قياس الواجب والممتنع بالغير والسر فيه ان الوجوب
والامتناع بالغير انما يعرضان للممكن ولا استحالة فيه لان الممكن هو الذي لا تقتضي الوجود والعدم ونسبته اليهما على سواء بالنظر الى
ذاته فاذا وجد علة احد طرفيه فوجب به وامتنع الطرف الآخر لم يضر ذلك باستواء نسبتهما الى ذاته واما الامكان بالغير فلا يجوز
عروضه للممكن بالذات لان استواء طرفيه لما كان ثابتا له بالنظر الى ذاته لم يتصور ثبوته له بواسطة الغير والا توارد علتان على
شيء واحد ولا عروضه للواجب او الممتنع والا لم يبق الوجود او العدم واجبا فيلزم الانقلاب وهذا محال والجواب عن
الثاني انه اي كون المقدور مقدورا امر اعتباري فلا يوصف بامكان الوجود حتى يتصور زواله وان وصف بالامكان
من حيث وقوعه صفة لغيره فما عرض له من الامتناع غير الامتناع الذاتي بل هو امتناع ناش من اخذ المقدور مع الوجود فلا
ينافي الامكان الذاتي مع انه قد ثبت فيما سبق ان الباقي حال بقائه مقدور ومحتاج الى مؤثر بعين البقاء والدوام فلا يكون
امكان المقدورية زائلا مع وجود المقدور المقصد الخامس في اثبات القديم وهي امران اي هي راجعة اليهما احدهما
انه اي القديم لا يستند الى القادر المختار اي لا يكون اثره صادرا منه اتفاقا من المتكلمين وغيرهم والحكماء انما اسندوه اي القديم
الذي هو العالم على رأيهم الى الفاعل الذي هو الله تع لاعتقادهم انه تع موجب بالذات لا فاعل بالاختيار ولو اعتقدوا كونه